

مقدمة «مزرعة الحيوان» لجورج أورويل

لأول مرة منذ صدور الكتاب... بالإنجليزية والعربية في وقت متقارب!

ترجمة: سماح ادريس

فيما يلي تَفْرِيبٌ للمقدمة التي وضعها جورج أورويل لكتابه الشهير مزرعة الحيوان في طبعته الأوكرانية التي صدرت بعد أربع سنواتٍ على كتابته. والجدير ذِكرُهُ أَنَّ المؤلفَ أنجزَ روايتهَ الخرافيةَ الساخرةَ في ثلاثةِ شهورٍ فقط، بعد أن باشَرَ كتابتها في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٣، غير أن ثلاثَ نُورٍ للنشر - اثنتين في إنكلترا، وثالثة في نيويورك - رفضتْ نُشرها. ولكن في منتصفِ عام ١٩٤٥ تولت دار «سكز وواربورغ» نشرها من دون المقدمة التي كتبها عام ١٩٤٤. ثُمَّ اكتشفتْ هذه المقدمة بعد مرور رُبْعِ قَرْنٍ على نُشرِ الكتاب، وسلمتها أزملة «أورويل» إلى مجلة Dissent («المعارضة») اليسارية الأمريكية، فنشرتْها في عددها الأخير الصادر في شتاء ١٩٩٦ بعنوان «إخبارُ النَّاسِ بِمَا لا يريدونَ سماعَهُ!». وعند اتِّصالي بهيئة تحرير Dissent أُخبرتُ أَنَّ المقدمةَ المنشورةَ هي الطبعةُ الأمريكيةُ الأولى، وَأَنَّ مجلةَ بريطانيةٍ نُشرتْها أيضاً في الوقت نفسه (شتاء ٩٦).

وأودُّ قبل أن أقدمَ هذا النصَّ المميزَ أن أشيرَ إلى الملاحظات التالية:

١ - إنَّ النَّقدَ الذي يوجِّهه أورويل للاتحاد السوفياتي لا يأتي من زاوية الدفاع عن مصالح إمبريالية أو رجعية، بل - وهنا الأهم - ليس نقده ذلك نابعاً من موقفٍ ليبرالي، وإنما انصبَّ جُلُّ هجوم أورويل في الواقع على الليبرالية الإنكليزية التي مالأت «ستالين» ونظامه وغمضتِ النَّظَرَ عن «حملات التطهير» التي نُفذها، بحجة الحفاظ على التحالف الذي كان قائماً آنذاك بين بريطانيا والاتحاد السوفياتي في حربهما ضدَّ ألمانيا النازية. وهنا لا بدَّ من فتح قوسين، للإشارة إلى الحجة المشابهة التي يقذفها في وجوهنا أنصارُ الأنظمة العربية، في الحرب وفي السلم، بل وأنصارُ القوى الثورية الإسلامية المتصديّة - بشجاعةٍ وتفانٍ يدعون إلى الإكبار والإجلال - لإسرائيل... كلُّما عَنُّ لأحدنا نُفدُ قَمْعِهِمْ أَوْ ديكتاتوريتِهِمْ.

٢ - إنَّ أهمَّ ما يميِّز موقف أورويل - في رأبي - هو نقده لموقفه الناقد نفسه، تَحَسُّباً من أن يصبح موقفه هذا أوروثودوكسيةً جديدةً تحلُّ مكان الأوروثودوكسية القديمة ولكنها تنسخها من حيث المبدأ... فتكون إطلاقيةً متعسفةً جامعةً مانعةً مثل سابقتها.

٣ - أدرجتُ مقدمة أورويل ضمن ملفِّ «حق الاختلاف»، لإيمان الأداب - اليوم، كما في السابق - بأنَّ للقمع أشكالاً متفاوتة، وأنصاراً متعددين، قد يتلبَّسون اليوم لياس «الإعلام المنظم» (كما هو حال الحكومة اللبانية «الحريرية») أو لياس «الأخلاق والدين» (كما هو حال كثير من قوى «التاسلم السياسي») وإن كانوا قد تلبَّسوا سابقاً (مع ستالين وبعض الأنظمة هنا وهناك) لياس الثورة والتحرير. ولا يهدف نشرُ هذا المقال، على الإطلاق، إلى إثارة أي نوعٍ من العدااء للفصائل المقاومة من الحركة اليسارية العربية التحررية.

س.إ.

هي نصحته بشدة - في أي حال - بعدم نشره. وفيما يلي مقتطف من رسالة ذلك الناشر:

[سبق أن] ذكرتُ ردة الفعل التي تلقيتها من مسؤول هام في وزارة الإعلام بخصوص مزرعة الحيوان. ويجب أن اعترف بأنَّ هذا الرأي قد دفعني إلى التسامُّ... وبإمكانني الآن أن أرى أن نشر الكتاب في الوقت الراهن قد يمكن اعتباره أمراً طائشاً. فلَوْ أنَّ هذه الرواية الخرافية كانت موجهة إلى الديكتاتوريين عامة وإلى الأنظمة الديكتاتورية بشكل عام لكانت نُشرها أمراً سليماً؛ غير أنَّها - كما أراه الآن - تتابع على نحو تامَّ تطوُّر السوفيات الروس وزعيميتهم الديكتاتوريين [ستالين ولينين] بحيث لا يمكن أن تنطبق إلا على روسيا دون سائر الأنظمة الديكتاتورية.

وثمة قضية أخرى: وهو أن الأمر كان سيكون أقلَّ إهانةً لو أن الطبقة الاجتماعية المُغلَّقة (caste) المهيمنة في الرواية لم تكن من الخنازير؛

ابتدأ التفكير في هذا الكتاب - من حيث فكرته المركزية - عام ١٩٣٧، لكنَّهُ لم يُكتَبْ قبل نهاية عام ١٩٤٣. وحتى ذلك الحين كان قد صار من الجلي أن نُشره سوف يكون أمراً بالغ الصعوبة (بالرغم من العجز الجبالي في سوق النشر، وهو العجز الذي يضمن «رواج» كل ما يمكن وصفه بأنه كتاب)؛ وقد رَفَضَتْ بالفعل أربعة ناشرين عند عرضه على النشر. ولم يكن سببُ رفضه إيديولوجياً إلا عند واحد من هؤلاء الناشرين. فقد كان ناشران منهما ينشران كتباً معادية للروس [أي: للنظام السوفياتي] قبل سنوات، ولم يكن الناشر الثالث ذا صبغة سياسية ملحوظة. والواقع أن أَحَدَ الناشرين وافقَ على نشر الكتاب في أوَّل الأمر، لكنَّهُ بعد أن قام بالإجراءات التمهيديَّة لنشره عادَ فقرر أن يستشير وزارة الإعلام البريطانية. ويبدو أنَّ هذه الوزارة حدَّرتُهُ من نشر الكتاب أو

الجبن الثقافي لا يعود إلى خوف الناشرين من القانون، بل من الرأي العام!

صارم]، ثمة مجموعة من الأفكار يُفترض أن يتقبلها الناس «السليمو التفكير» بدون أدنى سؤال.

[فبحسب هذه الأورثوذكسية، فإنه] ليس من المحرم تماماً أن تقول هذا الأمر أو غيره، ولكنه ليس من «الذوق» أن تقوله، تماماً كما أنه لم يكن من «الذوق» في منتصف السنوات الفيكتورية أن تذكر لفظة «بنطلون» في حضرة سيّدة. وكل من يتحدّى الأورثوذكسية السائدة يجد نفسه وقد أسكت بفعلية مذهلة. إن رأياً غير مطابق - عن حق - للدرجّة (الموضّة) المتبّعة تكاد لا تتأخّ له فرصة التعبير أبداً، لا في الصحافة الشعبية ولا في الدوريات الرفيعة!

إن ما تتطلبه الأورثوذكسية [الإنكليزية] السائدة في هذه اللحظة هو الإعجاب غير النقدي بروسيا السوفياتية. كلّ الناس يعرفون هذا الأمر، وكلّهم تقريباً يتصرفون وفق هذه المعرفة. فالحق أن أيّ نقدٍ جديّ للنظام السوفياتي، وأي كشفٍ عن الحقائق التي تفضّل الحكومة السوفياتية أن تبقى في طي الكتمان، لهما أقرب إلى أن يُحجبا عن النشر:

لكن مؤامرة تملق حليفنا [السوفياتي]، هذه المؤامرة التي تسري في طول البلاد وعرضها، تحدث - وهنا الأمر اللافت بسبب غرابته - على خلفيّة من التسامح الثقافي الأصيل. فعلى الرغم من أنه لا يُسمح لك بأن تنتقد الحكومة السوفياتية، فإنك على الأقل حرّ - إلى حدّ معقول - في أن تنتقد حكومتك أنت بالذات! من الصعب أن ينشر أيّ كان هجوماً على ستالين، ولكن من المأمون أن يهاجم تشرشل، ولو في الكتب والدوريات على كلّ حال. وخلال خمس سنوات من الحرب، كنّا في اثنتين أو ثلاث منها نحارب من أجل البقاء القومي، طُبعت أعداد لا يمكن حصرها من الكتب والمنشورات والمقالات الداعية إلى سلام توافقي [بين الحلفاء والمحور] دون أن يحدث أيّ تدخل [حكومي]. والأكثر من ذلك أنها طُبعت دون أن تثير كثيراً من الاعتراض.

فمادامت هيئة الاتحاد السوفياتي ليست على المحك، فقد تمّ الالتزام بمبدأ حرية القول بشكل معقول. ثمة موضوعات أخرى محرّمة، وسأذكر بعضها عمّا قريب، غير أن التصرف السائد تجاه الاتحاد السوفياتي هو إلى حدّ بعيد أكثر الظواهر خطورة؛ فهو يبدو وكأنه تصرف تلقائي، غير ناتج عن فعل مجموعة ضاغطة.

إن الدالّ، الذي تجرّع به القنسم الأعظم من أفراد الانتلجنسيا الإنكليزية الداعية الروسية وكرّوها منذ عام ١٩٤٦، كان سيكون صاعقاً لو لم يكونوا قد تصرفوا على نحو مشابه في مناسبات مختلفة سابقة. فلقد كان يتم قبول

فانا اعتقد أن اختيار الخنازير لتكون هذه الطبقة المظلمة الحاكمة سيهين بدون شك عدداً كبيراً من الناس، ولا سيما من كانوا سريعي الغضب كما هم الروس بلا ريب.

إن وضعاً كهذا ليس بالأمانة الحسنة. فمن الواضح أنه ليس من المرغوب أن يكون لدائرة حكومية أيّة سلطة رقابية على الكتب التي لم تُموّل حكومياً (وأستثنى: الرقابة النابعة من حاجات أمنية، وهي الرقابة التي لا يعترض عليها أحد في فترات الحرب). غير أن الخطر الرئيسي على حرية الفكر والقول في هذه اللحظة ليس هو التدخل المباشر من قبل وزارة الإعلام أو أيّ جسم حكومي [آخر].

قلو أن الناشرين والمحررين جهدوا في أن يحجبوا عن النشر موضوعات معينة، فذلك لا يُعزى إلى خوفهم من المُقاضاة القانونية بل إلى خوفهم من الرأي العام. إن الجبن الثقافي في هذا البلد هو العدو الأسوأ الذي على الكاتب أو الصحفي أن يواجهه. وتلك حقيقة لا اعتقد أنها قد نوقشت النقاش الذي تستحقّه.

إن أيّ إنسان بعيد عن التحيز أو الغرضية، وذو خبرة صحفية، سيقرّ بأن الرقابة الحكومية خلال هذه الحرب [العالمية الثانية] لم تكن مُزعجة جداً. فنحن لم نخضع لذلك النوع من «التعاون» التوتاليثاري [بين المثقف والسلطة] الذي كان من المفقود أن نتوقّع حصوله. صحيح أن للصحافة بعض الشكاوى المبررة، غير أن الحكومة بشكل عام قد أحسنت التصرف وكانت متسامحة مع آراء الأقلية تسامحاً مُدهشاً. ولكن الحقيقة المشؤومة بشأن الرقابة الأدبية في إنكلترا هي أن هذه الرقابة طوعية اختيارية إلى حدّ بعيد. وهكذا فإنه يُمكن كم صوت الأفكار التي لا تحظى برضى الجمهور، ويُعتم على الحقائق المُزعجة... من دون الحاجة إلى أيّ تحرير حكومي!

إن كلّ من عاش فترة طويلة في بلد أجنبي يعرف أبناء مثيرة تتصدر - لإجارتها وحدها - العنّارين العريضة في جرائد ذلك البلد... لكنها تُحجب، مع ذلك، في الصحف البريطانية لا بسبب تدخل الحكومة بل لإقرار ضمني داخلي لطيف مؤداه أنه «ليس من المستحسن» نكر هذه الأنباء. وهذا شيء يمكن فهمه بسهولة حين يتعلّق الأمر بالصحف اليومية؛ فالصحافة البريطانية شديدة المركزية ويملك معظمها رجالاً أغنياء لديهم كلّ الحوافز للابتعاد عن الأمانة في موضوعات هامة محدّدة: غير أن النوع نفسه من الرقابة المحجبة يسري على الكتب والدوريات، كما في المسرحيات والأفلام والراديو. ففي كلّ لحظة [تاريخية] معينة ثمة أورثوذكسية [نظام

دخل الاتحاد السوفياتي الحرب، فتوقفت طباعة كتاب تروتسكي عن ستالين!

غير أن كلمة واحدة عن هذا الموضوع لم تُكتب في الصحافة البريطانية، رغم أن وجود مثل هذا الكتاب وتوقف نشره كانا سيكونان بالتأكيد من الأخبار الجديرة ببضعة مقاطع [من التعليق].

من المهم التمييز بين نوع من الرقابة يفرضه أفراد الانتلجنسيا الأدبية الإنكليزية على أنفسهم طوعاً، وبين رقابة يمكن أن تفرضها أحياناً جماعات الضغط المنظمة. ومن الشائع أن هناك موضوعات معينة لا يمكن مناقشتها بسبب هيمنة مصالح شخصية أو مالية على السوق؛ وأشهرُ حادثة في هذا المجال هي الجلبَةُ التي دارت حول ترخيص الدواء. كما أن الكنيسة الكاثوليكية ذات تأثير كبير على الصحافة، وبمقدورها - إلى حد ما - أن تُسكت نقداً يطولها؛ وهكذا فإن فضيحة تنال كاهناً كاثوليكياً يندر أن يُعلن عنها على الملأ، في حين أن وقوع كاهن أنجليكاني في مازق (كما حدث لكاهن أبرشية «ستيفكي») يتصدر العناوين العريضة في الجرائد؛ ويندر ندرَةً شديدة أن تُعرض أية نزعَة معادية للكاثوليكية على خشبة المسرح أو على شاشة السينما؛ وفي مقدور أي ممثل أن يخبرك أن مسرحية أو فيلماً ينالان من الكنيسة الكاثوليكية أو يهزان بها سيتعرضان لمقاطعة الصحافة [الإنكليزية] ويُمنيان - على الأرجح - بالفشل.

غير أن هذا النوع من الرقابة غير مؤثر، أو هو مفهوم على أقل تقدير. ذلك أن أية منظمة كبيرة لا بد أن تُراعي مصالحها الخاصة ما وسعها ذلك؛ علاوة على أن الدعاية الصريحة ليست ممأ يُعترض عليه. كما أن المرء لن يتوقع من جريدة Daily Worker (العامل اليومي) أن تنشر حقائق سلبية عن الاتحاد السوفياتي، ولن يتوقع بالدرجة نفسها من جريدة Catholic Herald (البشير الكاثوليكي) أن تشجب البابا؛ فالحق أن كل إنسان مفكر يعرف ماهية هاتين المجلّتين حق المعرفة. غير أن المزجج هو أنه حين يتعلّق الأمر بالاتحاد السوفياتي وسياساته، فإن المرء لا يمكنه أن يتوقع قراءة نقد ذكي، بل لا يمكنه - في كثير من الحالات - أن يتوقع مجرد قراءة مقالات صادقة بقلم كاتب أو صحفيين ليبراليين ليسوا مضطربين تحت أي ضغط مباشر لأن يزيّفوا آراءهم. وهكذا يبدو ستالين إنساناً مقدساً إلى أبعد الحدود، وثمة خصائص معينة في سياسته يجب ألا تُخضع لأيّة مناقشة جدية. ولقد روعي هذا القانون بشكل يكاد أن يكون كاملاً منذ عام ١٩٤١، غير أنه وُضع موضع التطبيق (وإلى حد أعظم مما يدركه المرء أحياناً) قبل هذا التاريخ بعشر سنوات. وطوال هذه المدة لم يكن نقد النظام السوفياتي من زاوية اليسار يؤذّن

وجهة النظر الروسية بدون تمحيص في كل مسألة خلافية، ثم يُعلن عنها، في تجاهل تام للحقيقة التاريخية أو الأمانة الثقافية.

ومثالاً على ذلك، فقد احتفلت هيئة الإذاعة البريطانية BBC بالذكرى الخامسة والعشرين لنشوء الجيش الأحمر من غير أن تأتي على نكير «تروتسكي»! وهذا أمرٌ شبيه من حيث عدم دقته بإحياء ذكرى معركة «ترافالغر» بدون ذكر [قائدنا] «نلسون»^(*). ومع ذلك فإن هذا لم يُبر أي احتجاج من لدن الانتلجنسيا الإنكليزية. وإزاء الصراعات الداخلية في البلاد المحتلة على اختلافها، كانت الصحافة البريطانية في كل الحالات تقريباً تُساند الفريق الذي يؤثره الروس وتشتهر بالفريق المعارض، طامسة في سبيل ذلك أحياناً دلائل مادية [تاريخية].

وتقدّم قضية الكولونيل ميخالوفيتش، القائد اليوغوسلافي الشتيتيكي، مثالاً ساطعاً على ذلك: فالروس الذين كانوا يرون المارشال اليوغوسلافي تيتو محمّليهم الخاص، أتهموا ميخالوفيتش بالتعاون مع الألمان، فتلقفت الصحافة البريطانية هذه التهمة من غير إبطاء؛ فلم يُعط أنصار ميخالوفيتش فرصة الرد عليها، وحُجبت عن النشر الحقائق الداجضة لها. وفي تموز (يوليو) ١٩٤٣ عرض الألمان مكافأة وقدرها مئة كراون ذهبي لمن يقبض على تيتو، ومكافأة ماثلة لمن يقبض على ميخالوفيتش. لكن الصحافة البريطانية «أبرزت» بالبنط العريض جائزة القبض على تيتو، ولم تذكر الجائزة الثانية إلا جريدة واحدة (وبالخط الصغير)؛ واستمرت الاتهامات الموجهة إلى ميخالوفيتش بالتعاون مع الألمان!

هَذَا، وَقَدْ حَصَلَتْ أمورٌ كثيرة مشابهة جداً أثناء الحرب الأهلية الإسبانية. فآنذاك أيضاً شهّرت الصحافة الإنكليزية اليسارية، بغير هوادة، بالفصائل الجمهورية التي كان الروس قد صمّموا على سحقها، ومنعت كل من يُدافع عنهم - حتى ولو في شكل رسالة [إلى هيئة التحرير] - من أن ينشر رأيه. واليوم لا يُعتبر نقد الاتحاد السوفياتي برصانة وجدية أمراً جديراً بالشجب فحسب، بل إن مجرد وجود مثل هذا النقد يوضع أحياناً في طي الكتمان. ومثالاً على ذلك فإن تروتسكي كان قُبيل وفاته قد كتب سيرة حياة ستالين، ومن المفترض أن لا يكون هذا الكتاب خالياً من التحيز، ولكنه كان سيكون رائجاً بدون شك. وكان ثمة ناشر أمريكي قد أعد العدة لإصداره، وكان الكتاب تحت الطبع - وأعتقد أن نسخاً منه كانت قد أرسلت [إلى الصحف] لتتم مراجعته - حين دخل الاتحاد السوفياتي الحرب. وعلى الفور، توقفت طباعة الكتاب.

(*) من المعروف أن نلسون (١٧٥٨ - ١٨٠٥) هو الذي كرس تفوق بريطانيا البحري طوال قرن كامل عقب نصره (ومقتله) في ترافالغر. (س.إ.)

نشر أخبار المجاعة في الهند، ونظم أخبار المجاعة في أوكرانيا، ونعادي قانون الإعدام، ثم نصف الحملات التطهير!

ليس كل ما في الأمر بالتاكيد: ذلك أن المرء لا يقول إن كتاباً معيناً «ما كان يجب أن يُنشر» لمجرد أنه كتابٌ سنّي؛ فالحال أن ثمة مقادير وافرة من النفايات تُعرضُ يومياً وليس هناك مَنْ ينزعج! لكن الحقيقة هي أن الانتلجنسيا الإنكليزية أو معظم أفرادها سيعترضون على هذا الكتاب لأنه يطعن في زعيمهم [ستالين] ويؤذي ما يعتبرون أنه قضية التقدم. ولو أن الكتاب قام بعكس ذلك لما كان لهم أن يقولوا شيئاً ضده، حتى لو كانت غيوبه الأدبية أفضح بعشر مرات مما هي عليه الآن. وإن نجاح «نادي الكتاب اليساري»، مثلاً، على امتداد أربع سنوات أو خمس، يُثبت مدى رغبة هذه الانتلجنسيا في التسهّل بشأن الكتابة الفدحيّة والمهملة، مادامت تخبرهم بما يريدون أن يسمعوها!

إن المسألة هنا بسيطة حقاً: فهل تُعطى لكل [صاحب] رأي - أيّاً يكن كساده شعيباً، بل أيّاً تكن درجة حماقته - فرصة الإلقاء به؟ فإن أنت صغّفت السؤال بهذا الشكل فستجد كل مثقف إنكليزي تقريباً مدفوعاً لأن يجيب بـ«نعم». غير أنك إذا أعطيت سؤالك شكلاً ملموساً [عينيّاً] وسألت «وماذا تقول في شأن التعرّض لستالين تحديداً؟ هل يحق لصاحب هذا الرأي أن يُدلي به؟»، لكان الجواب على الأرجح: «لا... فلقد تعرّضت الأورثودوكسية الحالية، ههنا، للتحدي، فبطل - بالتالي - مبدأ حرية القول!»

حين يُطالب المرء بحرية القول أو الصحافة، فإنه لا يطالب بالحرية المطلقة؛ فالحق أنه يجب أن يكون هناك على الدوام - بل سيكون هناك دائماً بطبيعة الحال - درجة ما من الرقابة، مادامت المجتمعات المنظمة باقية. غير أن الحرية، كما قالت روزا لوكسمبورغ، هي «حرية الآخر». وهذا هو المبدأ عينه الذي تتضمّنه كلمات فولتير الشهيرة «أنا أبغض ما تقول؛ لكنني سأدافع حتى الموت عن حقك في قوله». فإذا عنّت الحرية الثقافية - التي هي بدون أدنى ريب علامة من العلامات المميّزة للحضارة الغربية - ... أقول: إذا عنّت أي شيء، فإنها تعني أن لكل أمرٍ الحق في أن يقول وأن ينشر ما يؤمن بأنه الحقيقة، شرط أن لا يؤذي رأيه بقية أبناء المجتمع بطريقة جليّة من الطرق. لقد سلّمت الديمقراطية الرأسمالية، كما السخّ الغربية الاشتراكية، حتى عهد قريب بهذا المبدأ... وقد أشرت سابقاً إلى أن حكومتنا مازالت تزعم احتراماً.. وأما الشعب العادي في الشارع فهم مازالوا يؤمنون وعلى نحو غامض ربّما، لعدم اهتمامهم بالأفكار الثقافية اهتماماً كافياً لأن يدفعهم إلى التعصّب حيالها، بأن «لكل واحد الحق في أن

له بالنشر إلا بصعوبة.

لقد كان هناك إنتاجٌ ضخّم من الأدبيات المعادية لروسيا [الاتحاد السوفياتي]، غير أن معظمه صدرَ من زاوية المحافظين، وكان غير أمين بشكل بارز ومتقادماً ومدفوعاً بحوافز دينية. وفي المقابل كان هناك تيارٌ من الدعاية المؤيدة لروسيا، وهو تيارٌ مساوٍ للتيار الأول من حيث ضخامته ويكاد أن يكون مساوياً له من حيث انعدام أمانته، ولقد أدى هذا التيار إلى مقاطعة كل مَنْ حاول أن يناقش الأسئلة الهامة مناقشةً ناضجة. لقد كان بإمكانك، حقاً، أن تنشر كتاباً معادياً للنظام السوفياتي. ولكن هذا كان يعني بالتاكيد أن تتجاهلك معظم منابر الصحافة الرفيعة أو تسيء عرض أفكارك [عمداً]؛ فالحال أنك كنت قد حذرت، بشكل خاص وبشكل علني على حد سواء، بأن ما فعله بعدائك هذا لهُ أمرٌ منافٍ له الذوق. صحيح أن ما قلته [عن النظام السوفياتي] قد يكون صحيحاً، لكنّه [في رأي هذه الصحافة] في «غير محله» و«سيعود بالخير» على هذه القوة «الرجعية» أو تلك.

لقد تمّ الدفاع عن هذا التوجّه على أرضية مفادها: أن الوضع العالمي، والحاجة الملحة إلى تحالف إنكليزي - روسي، يتطلبانه... غير أن من الواضح أن هذا الدفاع قد كان تسويقاً لهذا التوجّه [بأسباب قد تبدو عقلانية أو مقبولة ولكنها غير صحيحة] (*). فالحال أن أفراد الانتلجنسيا الإنكليزية، أو قسماً كبيراً منهم، قد تكشّفوا عن ولائهم قومويّ (nation-alistic) للاتحاد السوفياتي وشعروا في دخيلتهم بأن أيّ تشكيك في حكمة ستالين هو نوعٌ من التجديف. لقد تمّ الحكم على الأحداث في روسيا، وعلى الأحداث في كل مكان آخر، بمعايير مختلفة؛ فإذا بمن كانوا طوال حياتهم معادين لفرض عقوبة الإعدام [على المجرمين] يُصقّفون استحساناً للإعدامات اللانهائية [التي شنّها ستالين ضد خصومه] بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٨؛ وعلى نحو مماثل فقد اعتُبر من الموانم نشر أخبار عن المجاعة حين تحدث في الهند... ثم طمّسها حين تحدث في أوكرانيا. ولئن كان هذا التوصيف صحيحاً قبل الحرب، فالجو الثقافي اليوم ليس أفضل حالاً بالتاكيد.

ولكن لنعد الآن إلى كتابي هذا. إذ ستكون ردة فعل معظم المثقّفين الإنكليز تجاهه بسيطة للغاية؛ فهم سيقولون: «ما كان يجب أن يُنشر». ومن الطبيعي أن ناقد الكتاب الذين يفهمون فنّ التجريح [أو تشويه السمعة] لن يهاجموه على أسس سياسية بل «أدبية»: سوف يقولون إنه كتابٌ مُملٌ وسخيف، وأنه تبذيرٌ مُخزٍ للورق. وقد يكون قولهم صحيحاً، لكن هذا

(* هذا ما افهمه من كلمة rationalization، التي لا تعني مجرد التبوير (س.ا.)

يكون له رأيه أفراد الانتلجنسيا الأدبية والعلمية هم طليعةً محتقري حرية القول! جنوبي لندن. كان الجمهور الخاضع به».

إلا أن أفراد الانتلجنسيا الأدبية والعلمية، وهم الناس الذين يجدر بهم أن يكونوا حراً أساساً للحرية، هم وحدهم من بدأوا باحتقار هذا المبدأ في النظرية وفي التطبيق معاً... أو هم طليعةً محتقريه!

إن واحدة من ظواهر زمننا المميّزة هي ظاهرة «الليبرالي المرتد». فعلاوةً على الأعداء الماركسيّ المألوف بأن «الحرية البورجوازية» وهم، ثمة ميلٌ واسع الانتشار اليوم إلى القول بأن الدفاع عن الديمقراطية لا يتم إلا بالأساليب التوتاليتارية. وتضفي هذه المقولة في التأكيد على أن واجب المرء، إذا أحب الديمقراطية، أن يسحق أعداءها بأية وسيلة. ومَن هم أعداء الديمقراطية يا ترى؟ يبدو أنهم [بحسب هذه المقولة دائماً] ليسوا أولئك الذين يهاجمونها علناً وعن وعي وإدراك فحسب، بل إن أعداءها هم أيضاً أولئك الذين يعرضونها للخطر «موضوعياً» وذلك بنشر العقائد المغلوطة. وبكلام آخر، فإن الدفاع عن الديمقراطية يستلزم تدمير كل استقلال يتمتع به الفكر. ولقد استُخدمت هذه المقولة، مثلاً، لتبرير حملات التطهير الروسية [بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٨]. إن أكثر محبي الروس حماساً [للنظام السوفيياتي] يكادون لا يصدقون أن ضحايا هذه الحملات يتحملون تبعاً كل ما نسب إليهم من تُهم، إلا أن هؤلاء الضحايا - بحسب محبي الروس أولئك - يؤذون النظام «موضوعياً» وذلك بتبنيهم آراء هرطقة؛ ولهذا فلم يكن من الصواب أن يُذبحوا فحسب، بل إن شُوشة سمعتهم ويُقلل من شأنهم أيضاً، وذلك برميهم بالاتهامات الباطلة؛ وإن هذه المقولة عينها قد استُخدمت لتبرير الكذب المتعمد في الصحافة اليسارية بصد التروتسكين واقلبيات جمهورية أخرى في الحرب الأهلية الإسبانية [١٩٣٦ - ١٩٣٩]. ثم عادت فاستُخدمت مرةً أخرى سبباً للتباح ضد [الأمر القضائي المعروف بـ] «هايباس كورباس»^(*) حين أُطلق سراح «موزلي» (Mosley)^(**) عام ١٩٤٣.

ولكن من أين تعلم هؤلاء الناس هذه النظرة التوتاليتارية في جوهرها؟ من المؤكد أنهم تعلموها من الشيوعيين أنفسهم! إن التسامح والعدل متجذران في إنكلترا تجذراً عميقاً، لكنهما ليسا عصيين على التلقّف. وينبغي أن يُقَيَّنَا على قيد الحياة بجهد متعمد رواع إلى حد ما. إن التبشير بالعقائد التوتاليتارية يؤدي إلى إضعاف تلك الغريزة التي يميّز الناس الأحرار بوساطتها ما كان خطراً [على الأمن القومي] ممّا لم يكن كذلك.

وتوضّح حادثة «موزلي» ما نقصده. ففي عام ١٩٤٠ كان عين الصواب أن يُعتقل «موزلي» سواء ارتكب جريمة قانونية أم لم يرتكبها؛ فالحال أننا كنا نقاتل دفاعاً عن أرواحنا ولم نكن لنسمح لخائن محتمل بأن يجول في الأرض حراً. غير أن إبقاءً سجيناً بدون محاكمة في عام ١٩٤٣ قد كان انتهاكاً لحرمة القانون. وقد كان التخلف العام عن رؤية هذا الأمر ظاهرة سيئة، مع أن من الصحيح أن إثارة الرأي العام ضد إطلاق سراح «موزلي» قد كان مصطنعاً من ناحية وتسويغاً لمشاعر سخط أخرى من ناحية ثانية. ولكن ما هي نسبة الانزلاق الحالي إلى اعتماد الأساليب الفاشية في التفكير.. أقول: ما هي نسبة الانزلاق التي يمكن ردها - هي ذاتها - إلى السياسات «المعادية للفاشية» خلال الأعوام العشرة الأخيرة وما تشتمل عليه هذه السياسات من تجرؤ من المبادئ الخلقية والضميرية!

إن من المهم أن تُدرك أن الوكع الحالي بالروس [أي بالنظام السوفيياتي] ليس إلا إشارة [مرضية] على الضعف

إلى وضعها العلني السابق، حاضرت في كلية العمال في

إلى وضعها العلني السابق، حاضرت في كلية العمال في

إلى وضعها العلني السابق، حاضرت في كلية العمال في

(*) habeas corpus: وثيقة قضائية، أو أمر قضائي، يستوجب التحقيق في قانونية سجن شخص مُعتقل. (س. ١).

(**) السير أوزولد موزلي (١٨٩٦ - ١٩٨٠): زعيم الاتحاد البريطاني للفاشيين بين ١٩٣٢ و ١٩٤٠، وزعيم وريثي الحركة الاتحادية من عام ١٩٤٨ حتى وفاته، وقد عُرفت هاتان الحركتان بتأييدهما للنازية ومعاداتهما لليهود. وقد خضع «موزلي» للمحاكمة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وأطلق سراحه عام ١٩٤٣ بسبب مرضه (س. ١).

العام للتقليد **بعد موت جون ريد، أصدر الحزب الشيوعي البريطاني كتاب «١٠ أيام هزت العالم»** بعد أن حذفوا مقدمة لينين وكلّ ذكر لتروتسكي! للاتحاد السوفياتي الغربي، فلو

أن وزارة الإعلام الإنكليزية تدخلت وحرمت نشر مزرعة الحيوان بشكل قاطع، لَمَا رأى معظم أفراد الانتلجنسيا الإنكليزية في ذلك ما يقضهم. وهكذا فإنّ الولاء غير النقدي للاتحاد السوفياتي هو الأورثوذكسيّة الحاليّة؛ وحين يتعلّق الأمر بمصالح الاتحاد السوفياتي المزعومة فإنّ هؤلاء المثقفين راغبون لا في تحمّل الرقابة وحدها، بل في تزوير التاريخ عمداً أيضاً!

(By the known rules of ancient liberty)

إنّ كلمة «قديمية» تشدّد على حقيقة أنّ الحرية الثقافية تقليد متأصل، وبدونه لن يكون وجود ثقافتنا الغربية المميّزة إلا وجوداً مهزوزاً وعرضةً للشك. لكنّ هناك عدداً كبيراً من مثقفينا يعرضون عن هذا التقليد بشكل واضح؛ فهم قد قبلوا بضرورة نشر كتاب أو حجّبه أو امتداحه أو لغّنه لا لفضائله النابعة منه بل لِمَا قد يجلبه هذا الكتاب من منافع سياسية... وأما الآخرون الذين لا يتبنون هذه النظرة فهم يوافقون عليها بسبب جبنهم الصرّف.

ومثالاً على ذلك فشكّل دُعاة السلم الإنكليز الوافرين والجريئين في أن يرفعوا أصواتهم ضدّ العبادة المتفشية للنزعة العسكرية الروسية. فبحسب هؤلاء، فإنّ كلّ عنف شرّ، بل كانوا قد حثّونا في كلّ مرحلة من مراحل الحرب على الاستسلام أو على التوصل إلى سلم توافقي على الأقل. ولكن كم عدد أولئك الدُعاة الذين أُوْحُوا - ولو مرّةً واحد - بأنّ الحرب شرّ حين يشنها الجيش الأحمر نفسه؟! الظاهر أنّ للروس الحقّ في الدفاع عن أنفسهم، ولكنّ إنّ نحن فعلنا ذلك فإنّ هذا سيكون خطيئةً مميتة!

إنّ بمقدور المرء أن يفسّر هذا التناقض بطريقة واحدة فقط: وهي الرغبة الجبابة في الحفاظ على علاقة وديّة مع غالبية أعضاء الانتلجنسيا الذين يوجهون وطنيتهم إلى الاتحاد السوفياتي بدلاً من أن يوجهوها إلى بريطانيا. وأنا أعرف أنّ أعضاء الانتلجنسيا الإنكليزية يمتكون أسباباً كثيرةً لجبنهم وعَدَم صِدْقِهِمْ؛ بل إنني في الحقيقة أحفظ عن ظهر قلب الحجج التي يبررون بها أنفسهم. ولكنّ فليتوقّف على الأقلّ قدّنا بالهراء عن الدّفاع عن الحرية في مواجهة الفاشية!

إذا كانت الحرية تعني أمراً ما، فإنّها تعني حقّ إخبار الناس بما لا يريدون أن يسمعوهم. والحقّ أنّ عامّة الشعب لاتزال تؤيّد هذه العقيدة على نحو غامض وتتصرّف وفقاً لها. وأمّا في بلادنا - والأمر لا ينطبق على كلّ بلاد العالم؛ فهو لم يكن كذلك في فرنسا الجمهورية، ولا هو كذلك في أمريكا اليوم - فإن الليبراليين هم الذين يخشون الحرية، وإنّ المثقفين هم الذين يريدون أن يُسبِنُوا إلى العقل والثقافة. ومن أجل لفت الانتباه إلى هذه الحقيقة كتبت هذه المقدمة!

فلنُشير إلى حادثة واحدة بهذا الصدد. فحين توفي «جون ريد» مؤلّف كتاب ١٠ أيام هزت العالم - وهو تقرير عيانيّ مباشر عن الأيام الأولى من الثورة الروسية - انتقلت حقوق الكتاب إلى يد الحزب الشيوعي البريطاني، الذي كان «ريد» قد أوصى به إليه قبل موته كما اعتقد. غير أنّ الشيوعيين البريطانيين، بعد سنوات على إتلافهم النسخ الأصليّة من الكتاب ما وسّعهم ذلك، عادوا فأصدروا نسخة محرّقة حذفوا منها كلّ ذكر لتروتسكي؛ كما أسقطوا المقدمة التي كتبها لينين!

لو أنّ انتلجنسيا جذريّة كانت لاتزال حاضرة في بريطانيا، لكان هذا الفعل التزويري قد فُضِحَ ودين في كلّ جريدة أدبيّة في البلاد. لكن يبدو أنّه لم يكن هناك إلا القليل من الاحتجاج، أو لم يكن هناك احتجاج على الإطلاق؛ فلقد بدا هذا الفعل التزويري لدى كثير من المثقفين الإنكليز أمراً طبيعياً. وإنّ هذا التساهل حيال الكذب الصراح يعني أكثر بكثير من القول إنّ الإعجاب بروسيا آنذاك قد كان أمراً مطابقاً لـ«الموضة». لكنّ المرجح أنّ هذه «الموضة» المعينة لن تدم. وفي اعتقادي أنّ وجهة نظري في النظام السوفياتي قد تغدو هي المقبولة لدى عامة الناس في موعدي لا يتجاوز زمن صدور كتابي. ولكنّ ما ستكون قيمة هذا التحول في حدّ ذاته؟ فإنّ نسْتَبْدِلُ أورثوذكسيّة ما بأورثوذكسيّة أخرى، فليس الأمر تقدماً بالضرورة. ذلك أنّ العدو الحقيقي هو العقل الفونوغرافي [العقل الأشبّه بالحاكي]، سواء وافق المرء على الأسطوانة المُدَارّة في تلك اللحظة أم لم يوافق!

أنا على معرفة تامة بجميع الحجج المُسوّقة ضدّ حرية الفكر والقول: تلك التي تزعم استحالة وجود هذه الحرية أصلاً، والأخرى التي تُطالب بعَدَم وجودها. وجوابي البسيط هو أنّ هذه الحجج لا تُقْنِعني، وأنّ حضارتنا على امتداد أربع مئة عام قد قامت على معلومةٍ أخرى. فعلى امتداد عقدي كامل من الزمن وأنا أوّمن أنّ النظام الروسي القائم نظام شرير في الدرجة الأولى؛ وأزعم لنفسه الحقّ في قول ذلك، على الرغم